هيئة الدستور الغذائي

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
منظمة الصحة العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - Fax: (+39) 06 5705 4593 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.net

CL 2010/37-NEA
سبتمبر/أيلول 2010

إلى: جهات الاتصال التابعة للدستور الغذائي
المنظمات الدولية المهتمة

من: أمين هيئة الدستور الغذائي

الموضوع: طلب للحصول على المسائل المحالة من الدورة الرابعة والستين للجنة التنفيذية والدورة الثالثة والثلاثين للهيئة
أولا: الخطة الإستراتيجية للفترة 2008–2013؛
ثانيا: مواصفات القطاع الخاص؛
ثالثا: الجبن المصنع؛
رابعا: الخطة الإستراتيجية المنقحة للفترة 2013–2018؛
خامسا: النهج الإستراتيجية إزاء عمل حساب الأمانة للدستور الغذائي في المستقبل؛
للنظر من جانب الدورة السادسة للجنة التنسيق للشرق الأدنى المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (تونس العاصمة، تونس، 25–29 يناير/ كانون الثاني 2011.

المهلة الزمنية المحددة: **30 نوفمبر/تشرين الثاني 2010**

التعليقات: **إلى:** codex@fao.org **مع صورة إلى:** codextunisie@topnet.tn

أمانة هيئة الدستور الغذائي
برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية
Viale delle Terme di Caracalla 00153 Rome, Italy
رقم الفاكس: +39 06 5705 4593
البريد الإلكتروني: codex@fao.org

المركز الفني للأغذية الزراعية، أمانة اللجنة التونسية للدستور الغذائي،
12, rue de l'usine, Charguia II - 2035 Tunis, Tunisia
رقم الفاكس: +216 71 941 080
البريد الإلكتروني: codextunisie@topnet.tn

أولا– الخطة الإستراتيجية للفترة 2008–2013[1]

الهدف 4: تنشيط التعاون بين الدستور الغذائي والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة

النشاط 4–5 "تشجيع التنسيق بين مختلف الاختصاصات على المستويين القطري والإقليمي"

الوصف: تشجيع البلدان الأعضاء في الدستور على إقامة آليات فعالة في بلدانها لتحقيق التنسيق الأفقي والاتصال فيما بين مندوبي البلدان في مختلف المنظمات الدولية ذات الصلة بالمواصفات الغذائية. ودعوة الأعضاء إلى وضع معايير للتقييم لتقدير مدى نجاح الآليات التي أنشأتها وإبلاغ هيئة الدستور الغذائي عن التقدم في هذا النشاط من خلال لجان تنسيق الدستور الغذائي المعنية.

[1] الفقرات 44–56 من الوثيقة ALINORM 10/33/3A.

وكانت الدورة الرابعة والستون للجنة التنفيذية قد أوصت، في الوقت الذي أحاطت فيه باستكمال النشاط 4–5 في عام 2009، بمواصلة هذا النشاط، وينبغي إعادة تعميم الاستبيان الذي أرسل في عام 2008 بشأن التنسيق بين مختلف التخصصات على المستويين القطري والإقليمي للنظر من جانب الدورات القادمة للجان التنسيق.

الهدف 5: تشجيع الحد الأقصى من مشاركة الأعضاء بشكل فعال

النشاط 5–5: تفعيل مشاركة المنظمات غير الحكومية على المستويات الدولية والإقليمية والقطرية

الوصف تشجيع المنظمات غير الحكومية على المشاركة في أعمال الدستور الغذائي على المستويات القطرية والإقليمية والدولية. وتشجيع الأعضاء على وضع هياكل وعمليات سليمة للتشاور بشأن المسائل المتعلقة بالدستور الغذائي لضمان الانخراط والمشاركة الفعالة من جانب جميع الأطراف المعنية.

وهذا النشاط مستمر وينبغى أن تنظره جميع لجان التنسيق.

طلب التعليقات والمعلومات:

يرجى إبداء التعليقات وتوفير المعلومات عن النشاطين 4–5 و5–5 من الخطة الإستراتيجية للفترة 2008–2013.

ثانيا: مواصفات القطاع الخاص[2]

نظرت الدورة الثالثة والثلاثون للهيئة في الوثيقة (CX/CAC 10/33/13) التي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مواصفات السلامة الغذائية للقطاع الخاص وتعالج القضايا التالية: مدى اتساق هذه المواصفات مع الدستور الغذائي، وتأثير هذه المواصفات على الوصول إلى الأسواق والصحة العامة وخاصة في البلدان النامية. ولم تغط الوثيقة مسألة ما إذا كان اتفاق الصحة والصحة النباتية يسري على هذه المواصفات، وهذه مسألة سوف يتواصل مناقشتها في لجنة تدابير الصحة والصحة النباتية في منظمة التجارة العالمية.

وتتمثل النتائج الرئيسية للوثيقة في أن هناك اتجاها إلى أن تكون مواصفات المؤسسات الفردية أكثر تشددا من مواصفات الدستور الغذائي دون أي أساس علمي في حين أن المواصفات الجماعية لسلامة الأغذية تتسق بدرجة كبيرة مع الدستور الغذائي. غير أن هناك استثناء عاما من ذلك يتعلق بمتطلبات التتبع. غير أن مواصفات القطاع الخاص أكثر توصيفا من الدستور الغذائي من حيث بيان كيفية تحقيق متطلبات النظافة العامة للأغذية. ونظرا لأن المواصفات قد أعدت في معظم الحالات دون إتاحة سوى فرصة محدودة للغاية للمدخلات من البلدان النامية، فإن الوصف الوارد في المواصفات كان غير ملائم في كثير من الحالات في سياقات البلدان النامية، ومن الصعب إن لم يكن من المستحيل تطبيقه في الأعمال التجارية صغيرة النطاق الخاصة بالأغذية في البلدان النامية. وعلى وجه الخصوص فإن تكاليف إصدار الشهادات يحمل صغار المنتجين أعباء بصورة غير تناسبية، وكانت الشهادات المتعددة تمثل مشكلة كبيرة ينبغي تجنبها بالنظر إلى وجود اختلافات ضئيلة فيما بين الكثير من المواصفات القائمة. وأكد ممثل منظمة الأغذية والزراعة الحاجة إلى الشفافية لا في وضع مواصفات القطاع الخاص فحسب بل وفي تنفيذها، وأكد كذلك أن المسألة الرئيسية تتعلق بما إذا كانت المواصفات الغذائية للقطاع الخاص تدعم أو تقوض السياسات العامة.

[2] الفقرات 218–243 من الوثيقة ALINORM 10/33/REP.

وبعد مناقشات مستفيضة، خلص الرئيس إلى أن انعكاسات مواصفات القطاع الخاص على التجارة القانونية تعالج على أفضل وجه في منظمة التجارة العالمية. وينبغي أن يشارك الدستور الغذائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية الهيئات العالمية لوضع مواصفات القطاع الخاص وغيرها، وتشجع مشاركتها في الدستور الغذائي بصفة مراقب. وأشار الرئيس إلى استعداد منظمة الأغذية والزراعة لإقامة علاقات أوثق مع منظمات مواصفات القطاع الخاص. ووافقت الهيئة على إحالة المسألة إلى لجان التنسيق لإجراء المزيد من التحليل للمشاكل التي تواجه فيما يتعلق بمواصفات القطاع الخاص، وأن تقدم توصيات لمتابعة هذه المسألة خلال الدورة القادمة للهيئة. وينبغي أن يتضمن التحليل الأعباء المالية وخاصة بالنسبة للأعمال التجارية الصغيرة النطاق نتيجة لانتشار مواصفات القطاع الخاص. وينبغي تشجيع هيئات وضع مواصفات القطاع الخاص على الحد من عدد المراجعات والعمل بقدر أكبر من التعاون فيما بينها.

طلب التعليقات والمعلومات

يطلب تقديم تعليقات ومعلومات عن الأسئلة التالية:

السؤال 1: هل تعرض منتجو الأغذية ومصنعيها في بلدكم لأي مشاكل في استيفاء مواصفات القطاع الخاص؟

يرجى تقديم وصف للمشاكل التي ووجهت (والأماكن التي واجهت هذه المشاكل، وأي الصناعات التي تضررت بالدرجة الأولى) وتقديم أمثلة محددة.

السؤال 2: ما هي الانعكاسات المالية للوفاء بمواصفات القطاع الخاص وخاصة الانعكاسات على الأعمال التجارية الصغيرة النطاق؟

يرجى تقديم أمثلة محددة وبيانات لدعم ردكم.

السؤال 3: ما هي التدابير التي اتخذت للتغلب/ للتخفيف من المشاكل التي ووجهت في تنفيذ مواصفات القطاع الخاص؟

يرجى وصف التدابير التي اتخذت وكيف ساعدت في الحد من المشاكل المرتبطة بمواصفات القطاع الخاص إن وجدت.

السؤال 4: ما الذي ينبغي لهيئة الدستور الغذائي/ منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية أن تفعله في سياق مواصفات القطاع الخاص؟

يرجى تقديم توصيات بشأن إجراءات المتابعة بواسطة هيئة الدستور الغذائي (أو منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية) مع مراعاة أن انعكاسات مواصفات القطاع الخاص على التجارة القانونية تعالج في منظمة التجارة العالمية.

ثالثا– الجبن المصنع[3]

وافقت الهيئة على أن ترجئ القرار الخاص بوقف العمل في المواصفة الخاصة بالجبن المصنع حتى دورتها الرابعة والثلاثين. كما وافقت الهيئة على أن تطلب من لجان التنسيق المعنية مناقشة مدى ضرورة ونطاق المواصفات الإقليمية المعنية بالجبن المصنع وإبلاغ النتائج التي تتوصل إليها للدورة الرابعة والثلاثين للهيئة. وسوف تسند الهيئة بعد ذلك قرارها بشأن وقف العمل إلى النتائج والتوصيات الخاصة بلجان التنسيق.

[3] الفقرات 89–93 من الوثيقة ALINORM 10/33/REP.

طلب التعليقات والمعلومات

يطلب تعليقات بشأن (1) مدى الحاجة إلى مواصفة بشـأن الجبن المصنع ومبررات هذه المواصفة أي ما إذا كانت هناك مشكلة أو مشكلة محتملة في التجارة بهذه المنتجات؛ و(2) نطاق هذه المواصفة أي الجوانب المتعلقة بمكونات هذه المنتجات التي ستغطيها المواصفات.

رابعا– إعداد خطة إستراتيجية منقحة للفترة 2013–2018[4]

ناقشت اللجنة التنفيذية خلال دورتها الرابعة والستين وضع خطة إستراتيجية منقحة للفترة 2013–2018. وأوصت اللجنة بأن تعد مجموعة عمل إلكترونية تتألف من الرئيس ونواب الرئيس استبيانا أو مقترحا منقحا لخطة إستراتيجية جديدة، حسب مقتضى الحال، يوزع في رسالة دورية على لجان التنسيق لإبداء التعليقات والنظر. وسوف يقدم المقترح المنقح للنظر إلى الدورة القادمة للجنة التنفيذية.

استبيان بشأن الخطة الإستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي للفترة 2013–2018

مقدمة

وجهت الدورة الثالثة والثلاثون لهيئة الدستور الغذائي المكتب إلى إعداد استبيان لطلب مقترحات من لجان تنسيق الدستور للخطة الإستراتيجية القادمة للفترة 2013–2018. وهذه الفرصة متاحة لكم للإسهام في تشكيل مستقبل الدستور الغذائي. فسوف تساعد ردودكم المكتب على وضع مشروع الخطة لاستعراضه بواسطة اللجنة التنفيذية والهيئة. ونود أن تصبح الإستراتيجية القادمة وثيقة الصلة إلى أقصى حد ممكن واستشرافية في محتواها وصيغتها وتنفيذها، فضلا عن اتساقها مع الخطط الإستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بصورة وثيقة وملائمة.

وكان للإطار الاستراتيجي للدستور الغذائي للفترة 2003–2007 ستة أهداف هي: (1) الترويج للأطر التنظيمية السليمة؛ (2) الترويج على أوسع نطاق ممكن وبصورة متسقة قدر المستطاع لتطبيق المبادئ العلمية وتحليل المخاطر؛ (3) تعزيز الصلات بين الدستور الغذائي والصكوك والاتفاقيات التنظيمية المتعددة الأطراف؛ (4) تعزيز القدرة على الاستجابة بفعالية وسرعة للقضايا والشواغل والتطورات الجديدة في قطاعات الأغذية؛ (5) الترويج لأقصى حد للعضوية والمشاركة؛ (6) الترويج لتطبيق مواصفات الدستور إلى أقصى حد ممكن.

بيان الرؤية للخطة الإستراتيجية الحالية للفترة 2008–2013

تتوخى هيئة الدستور الغذائي عالما يوفر أعلى المستويات الممكنة من حماية المستهلك بما في ذلك سلامة الأغذية وجودة الأغذية والتغذية. ولهذه الغاية، سوف تضع الهيئة مواصفات متفق عليها دوليا وما يتصل بها من نصوص للاستخدام في التنظيم الداخلي والتجارة الدولية بالأغذية تستند إلى المبادئ العلمية وتحقيق أهداف حماية صحة المستهلك والممارسات النزيهة في تجارة الأغذية.

أهداف الخطة الإستراتيجية الحالية للفترة 2008–2013

1– الترويج للأطر التنظيمية السليمة.

[4] الفقرات 54–55 من الوثيقة ALINORM 10/33/3A.

2– الترويج للاستخدام الأوسع نطاقا واتساقا للمبادئ العلمية وتحليل المخاطر.

3– تعزيز قدرات إدارة العمل.

4– تعزيز التعاون بين الدستور الغذائي والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة.

5– الترويج لأقصى حد للمشاركة الفعالة من جانب الأعضاء.

بعض الأسئلة بشأن الخطة الإستراتيجية للفترة 2013–2018– يرجى اقتراح أي أسئلة أخرى تراها مهمة

(أ) هل الأهداف الخمسة الجارية ما زالت صالحة؟ ما هي التغييرات التي تقترحها (إن وجدت)؟

(ب) لم يتضمن إطار الفترة 2003–2007 مؤشرات قابلة للقياس مثلما الحال بالنسبة للخطة الإستراتيجية الحالية. هل ينبغي أن تتضمن الخطة الإستراتيجية القادمة مؤشرات قابلة للقياس؟ هل شكل "الجدول" الحالي مفيد أم تقترح تغييرات عليه؟ فعلى سبيل المثال هل من المفيد تتبع الأنشطة "الجارية"؟

(ج) ما هي أهم التحديات التي تواجه الدستور الغذائي؟ ما هي الأهداف/ الأنشطة التي ينبغي إدراجها في الخطة القادمة لضمان التصدي لهذه التحديات بالحلول اللازمة؟

(د) بالنظر إلى أن مشاركة البلدان النامية في عمل الدستور الغذائي تمثل الآن قضية رئيسية، ما هي الأهداف/ الأنشطة التي ينبغي إدراجها في الخطة القادمة لضمان حصول هذه القضية على الاهتمام اللازم في الفترة 2013–2018؟

(هـ) هل تفي هياكل وإجراءات الدستور الغذائي الحالية بالاحتياجات الحالية للأعضاء (أي مختلف خيارات "إجراءات الخطوات" والاستعراض التحليلي الذي تجريه اللجنة التنفيذية وغير ذلك)؟ ما هي التحديات التي ينبغي نظرها؟

(و) تعمل الهيئة في بيئة من التغيير والتقدم التكنولوجي. هل ينبغي بيان نتائج تغير المناخ على سلامة الأغذية وتكنولوجيات الإنتاج الجديدة مثل النانو تكنولوجي وغيرها في الخطة الإستراتيجية الجديدة؟ وإذا كان الرد بنعم ، كيف؟

طلب التعليقات والمعلومات

يطلب الرد على الأسئلة الواردة أعلاه من ألف إلى واو.

خامسا: النهج الإستراتيجية التي تتبع في عمل حساب الأمانة للدستور الغذائي في المستقبل[5]

مقدمة

يوجز الملحق الأول أدناه النتائج والتوصيات الصادرة عن استعراض منتصف المدة لحساب الأمانة للدستور الغذائي، والاستنتاجات التي تم التوصل إليها خلال المناقشات التي جرت في الدورة الرابعة والستين للجنة التنفيذية والدورة الثالثة والثلاثين لهيئة الدستور الغذائي. ويرد التقرير الكامل لاستعراض منتصف المدة في الوثيقة CX/CAC 10/33/14 Add. 1[6].

[5] الفقرات 244–252 من الوثيقة ALINORM 10/33/REP.

[6] ftp://ftp.fao.org/codex/cac/cac33/cac33_14_Add1e.pdf

وإعمالا للقرار الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين لهيئة الدستور الغذائي، ترد الأسئلة الخمسة أدناه كأساس للنظر في استعراض منتصف المدة لحساب أمانة الدستور الغذائي.

وقد كلفت منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية بتنفيذ نتائج استعراض منتصف المدة لحساب أمانة الدستور الغذائي، وتتمثل إحدى الخطوات الهامة في جمع المعلومات واسترجاع المعلومات بشأن القضايا الرئيسية في كل إقليم مع اتخاذ الاتجاه الاستراتيجي والتشغيلي لحساب أمانة الدستور الغذائي للسنوات الست القادمة.

السؤال 1: هل ينبغي تحويل الاهتمام من الهدف 1 إلى الهدفين 2 و3[7]؟

هناك بشكل عامة اتفاق بشان الحاجة إلى تحويل موارد حساب الأمانة بالتدريج من الهدف 1 إلى الهدفين 2 و3 (حيث تمثل نوعية المشاركة عاملا مهما) إلّا أن اللجنة التنفيذية أشارت بضرورة معالجة هذا الأمر بحرص بالنظر إلى أن المشاركة المادية مازالت تمثل جانبا هاما.

- *يطلب من الأعضاء توضيح توقعاتهم والإبلاغ عن المجال الذي ينبغي أن يتركز عليه الاهتمام في إقليمهم. وهل ينبغي أن تكون كمية الدعم المخصصة لكل إقليم متساوية بالنسبة للأهداف الثلاثة؟ ما هي معايير التأهل التي ينبغي استخدامها لتوفير الدعم للأعضاء في الدستور الغذائي بشأن الأنشطة ذات الصلة بالهدفين 2 و3؟ أي اعتبارات ذات صلة ينبغي أن تأخذها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في الاعتبار لدى وضع العملية الخاصة بزيادة الاهتمام بالهدفين 2 و3.*

السؤال 2: إذا كان الرد بنعم ، ما هو "الوضع الملائم" لحساب أمانة الدستور الغذائي؟

خلصت اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي وهيئة الدستور الغذائي إلى ضرورة أن يظل حساب الأمانة يركز على توفير الدعم الذي يتصل بصورة مباشرة بالاشتراك في عمل الدستور الغذائي. وتشير المناقشات التي دارت في هيئة الدستور الغذائي واللجنة التنفيذية واستعراض منتصف المدة إلى أن تركز الأنشطة التي يدعمها حساب الأمانة لتعزيز الهدفين 2 و3 على "تنمية القدرات بشأن الأنشطة ذات الصلة بالدستور الغذائي" وليس على الرقابة الأوسع نطاقا على الأغذية ونظم سلامة الأغذية ويتعين وضع تعريف أفضل وتحديد فهم أفضل لنطاق هذا المفهوم.

- *يطلب من الأعضاء الإبلاغ عن رؤيتهم وأولوياتهم بالنسبة لنطاق أنشطة تنمية القدرات الممولة من حساب أمانة الدستور الغذائي (مثل مهارات التفاوض وتعزيز هياكل الدستور الغذائي، وتحديد المواقف الوطنية وغير ذلك)، وما هي الآليات الملائمة لتنفيذ أنشطة بناء القدرات؟– شبكات الخبرات الرفيعة، التعاون بين بلدان الجنوب، الدراسات البحثية وغير ذلك.*

- *لدى إبلاغ منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بالوضع الملائم/ النطاق، يطلب من اللجنة اقتراح الأنشطة الممكنة بوضوح والتي تستند إلى الخبرات السابقة، والنهج الناجحة في الإقليم. ويمكن أن تتضمن تحديد المؤسسات الإقليمية أو الوطنية التي قد تشارك حساب أمانة الدستور الغذائي في الأنشطة المقبلة.*

[7] الهدف 1 في حساب أمانة الدستور: توسيع نطاق المشاركة في الدستور
الهدف 2 في حساب أمانة الدستور: تعزيز المشاركة الشاملة في الدستور.
الهدف 3 في حساب أمانة الدستور: تعزيز المشاركة العلمية/ التقنية في الدستور.

- *كما يطلب من الأعضاء النظر في الطريقة التي يمكن بها إدراج الأنشطة التي يدعمها حساب الأمانة لبناء القدرات في مجال الدستور الغذائي (بدلا من النظر إليها كأنشطة منفصلة) في التنمية الشاملة لنظم سلامة الأغذية والرقابة عليها على المستويين القطري والإقليمي. ويمكن إيلاء الاهتمام لأنشطة جارية أخرى في الإقليم لتعزيز المشاركة الفعالة في الدستور مثل الأنشطة المشتركة لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في الإقليم لتعزيز المشاركة الفعالة في الدستور الغذائي أو الأنشطة الثنائية الأخرى.*

السؤال 3: هل يتعين إقامة آلية لمواصلة توفير الدعم للمشاركة المادية من جانب أولئك الذين في أشد الحاجة إليها (بما في ذلك البلدان التي تخرجت من حساب الأمانة التي لا تستطيع أن توفر دعم مشاركتها)؟

الواقع أنه لوحظ أن بعض البلدان "التي تخرجت" قد تواجه تحديات في ضمان الأموال اللازمة لمواصلة حضور دورات الدستور الغذائي، في اللجنة التنفيذية وهيئة الدستور الغذائي. وتناول استعراض منتصف المدة للدستور أيضا هذه المسألة وأوصى بأن ترصد أمانة حساب الأمانة مشاركة البلدان التي تخرجت في الفترة 2010-2011، في المستقبل، وأن تكون مستعدة لاتخاذ إجراءات تصحيحه في حالة حدوث انخفاض حاد في المشاركة.

- *ما هو رأى اللجنة بشأن الحاجة إلى آلية لمعالجة مسألة انخفاض المشاركة المادية من جانب البلدان التي تخرجت (الأشد حاجة) التي أظهرت مشاركة فعالة في صنع القرار في الدستور الغذائي، إلّا أنها لا تستطيع أن تحدد الأموال التي تدعم بها مشاركتها المستمرة.*

السؤال 4: هل ينبغي إعادة النظر في المعايير الخاصة بتخصيص الدعم؟

ينبغي أن تلاحظ اللجنة أن اللجنة التنفيذية قد وافقت على أن تظل المعايير الأصلية المعتمدة على الأمم المتحدة بشأن التأهل لحساب الأمانة سارية وعدم تغييرها. غير أنه أشير إلى أن الأمر قد يحتاج إلى معايير إضافية لتحديد البلدان الأشد حاجة إلى الدعم ولاسيما المستخدمة لتحقيق الهدفين 2 و3.

- *ما هي المعايير الإضافية التي قد تستخدم في توجيه حساب الأمانة في تخصيص الدعم فيما بين الأهداف الثلاثة المختلفة؟*

السؤال 5: هل ينبغي تمديد فترة حياة حساب أمانة الدستور الغذائي؟

لدى نظر هذه المسألة، اتفقت اللجنة التنفيذية على ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام لتقييم مشاركة البلدان قبل تقديم أية توصيات محددة بشأن تمديد فترة حياة حساب الأمانة.

- *ما هي وجهات نظر اللجنة بشأن هذه المسألة؟ وما هي القضايا التي ينبغي قياسها في إقليمهم لتقييم تأثير حساب الأمانة؟*

طلب التعليقات والمعلومات
يطلب الرد على الأسئلة الواردة أعلاه.

الملحق 1

ألف– موجز/ معلومات أساسية بشأن استعراض منتصف المدة لحساب أمانة الدستور الغذائي

أجرى على النحو الوارد في الخطة الإستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي للفترة 2008–2013، استعراض منتصف المدة لتقييم ما تحقق من تقدم واستدامة في حساب الأمانة، وذلك خلال الفترة بين نوفمبر/ تشرين الثاني 2009 ومارس/ آذار 2010 بواسطة فريق تقييم خارجي مستقل يتألف من ثلاثة أشخاص. وقد أبلغ عن معايير اختيار فريق التقييم والعملية والنطاق الزمني في التقرير المرحلي الثاني عشر للمشروع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وحساب الأمانة بشأن تعزيز المشاركة في الدستور الغذائي. كما ترد الاختصاصات في الوثيقة CX/CAC 10/33 الجزء 1 من الملحق دال.

ويرد التقرير النهائي لاستعراض منتصف المدة لحساب أمانة الدستور الغذائي في الوثيقة CX/CAC 10/33/14 Add. 1 وقد استند فريق التقييم في تحليله وما توصل إليه من نتائج إلى زيارات لعدد 12 بلدا اختيرت كعينة تمثيلية للبلدان المستفيدة من حساب الأمانة والى المقابلات الشخصية (ما يقرب من 150 مقابلة في مجموعها) مع أصحاب الشأن في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وفي البلدان المانحة، والاستبيانات التي وزعت على نقاط الاتصال للدستور الغذائي والمنتفعين بالمشروع. وعلاوة على ذلك، استعرض الفريق التقارير السابقة التي تقيّم حساب الأمانة والوثائق الناشئة عن نظام حساب الأمانة.

وفيما يلي النتائج الرئيسية لاستعراض منتصف المدة:

- **التأثير– حدثت تغييرات كبيرة في عمل الدستور على المستويين القطري والإقليمي**– ووضعت أطر السياسات، وأصبح لدى معظم البلدان سياسات واضحة إزاء عمل الدستور وسلامة الأغذية. وقد تحققت هذه التغييرات نتيجة للكثير من العوامل ليس أقلها الاهتمام السياسي والتجاري لدى البلدان المعنية. وقد رؤى أن المشاركة في الاجتماعات، الممولة من حساب الأمانة، كانت تكمل بصورة مفيدة الأنشطة الأخرى، ويوفر حساب الأمانة في كثير من الأحيان الأموال التي لم تكن لتتوافر لولا ذلك. ولذا فإن الدعم الذي يقدمه حساب الأمانة كان "محفزا" هاما على هذه التغييرات رغم أنه ليس المساهم الوحيد في هذا الدعم.
- **التنسيق الإقليمي– يتعلق أحد التغييرات الهامة بمستوى التنسيق الإقليمي**. فقد حدثت زيادة في عدد الشبكات في الإقليم، وزادت الأنشطة في مجالات التدريب المشترك، ووضع مواقف مشتركة بشأن القضايا التقنية والسياسية. ويبدو أن المشاركة التي أتاحها حساب الأمانة كانت عامل مساهمة قوي في هذا المجال.
- **الاستدامة– تبين أن التغييرات في الإطار المؤسسي حول سلامة الأغذية والصحة كانت مستدامة في معظم الجوانب**. وفيما يتعلق بحساب الأمانة، وخاصة أن ذلك يشير إلى الإطار المتعلق بلجان التنسيق القطرية ونقاط الاتصال للدستور الغذائي التي يمكن أن تحقق الاستدامة إذا ما توافرت لها الإرادة السياسية والإدارية لتدعيمها. وقد تتعذر استدامة المشاركة في اجتماعات الدستور بالنسبة لبعض البلدان الصغيرة منخفضة الدخل وبعض الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال، وسوف يأتي الاختبار الحقيقي عندما تتخرج مجموعة كبيرة من أقل البلدان نموا في 2011. وهناك حتى الآن

دلائل على أن بعض البلدان قد نجح في تمويل مشاركته من مصادر غير حساب الأمانة عندما تتطلب ذلك عملية التخريج.

- **تحقيق الأهداف**– حقق حساب الأمانة هدفه الأول (استخدم 90 في المائة من الأموال لتحقيق ذلك)، وهذا هو أيضا ما كانت أغلبية الجهات المانحة وغيرها من أصحاب الشأن تريد أن تنفق الأموال فيه. وكشف التقييم عن أن هناك توافقا ساحقا في الآراء بين أصحاب الشأن بأن جميع الأهداف الثلاثة ما زالت صالحة الآن، وأنه يتعين على حساب الأمانة أن يضطلع بأنشطة لمعالجتها كلها. وثمة حاجة ملحة إلى تحويل الموارد بالتدريج إلى الهدفين 2 و3– ويتعين تحديد الأنشطة النوعية. وينبغي أن تستكمل هذه الأنشطة ما ينفذ من أنشطة في المشاريع والبرامج الأخرى التي تهدف إلى تعزيز قدرات الدستور الغذائي بما في ذلك تلك الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. ومع تخرج بلدان في 2010، ينبغي لأمانة حساب الأمانة والمجموعة الاستشارية أن تستكشفا خيارات لرصد المشاركة واحتمال إجراء تدابير تصحيحية في حالة انخفاض المشاركة بدرجة كبيرة في 2011.
- **الكفاءة**– كانت كفاءة التشغيل عالية، فقد تحقق الهدف الأول بعدد قليل من موارد الموظفين. ويبدو أن هذا البرنامج يدار بتكلفة تقل عن الكثير من البرامج الأخرى.

واستنادا إلى هذه النتائج، تصبح التوصيات الرئيسية الناشئة عن التقرير كما يلي:

(1) التركيز على الهدفين الثاني والثالث (النتيجة المتوقعة 2– تعزيز المشاركة الشاملة، والنتيجة المتوقعة 3 – تعزيز المشاركة العلمية/ التقنية في الدستور الغذائي. لمزيد من المعلومات عن الأهداف والنتائج المتوقعة يرجى الرجوع إلى وثيقة موجز المشروع المنشئ لحساب أمانة الدستور الغذائي في عام 2003[8].

(2) التركيز على البلدان التي في أشد الحاجة– متابعة مشاركة البلدان التي تخرجت في 2010 وفي 2011، والاستعداد للاستجابة في حالة انخفاض المشاركة بدرجة كبيرة.

(3) إيجاد سبل لإشراك بلدان أخرى– يمكن أن يكون للبلدان التي تخرجت أدوار هامة أخرى تضطلع بها مثل المساهمة في تنمية القدرات من خلال التنسيق الإقليمي والرصد وأنشطة التوأمة.

(4) مواصلة تطبيق وتطوير إجراءات الطلبات الصارمة– تقييم الاحتياجات الفعلية للبلدان والاستعراض الدقيق لطلبات المشاركة.

(5) استمرار التركيز على المشاركة في الدستور الغذائي باعتبار ذلك الدور الرئيسي لحساب أمانة الدستور – وخاصة ضرورة أن تركز الأنشطة المتعلقة بالهدفين 2 و3 على المشاركة (أي القدرة على المشاركة بفعالية ودعم المدخلات البحثية والتقنية فيما يتعلق بالمشاركة في الدستور الغذائي).

(6) زيادة التعاون مع العناصر الفاعلة الأخرى– تحويل الأنشطة إلى الهدفين 2 و3 يعزز من فرص الحصول على التآزر في العمليات وارتفاع مخاطر ازدواجية الجهود.

(7) زيادة تطوير نظم الرصد والتقييم لحساب الأمانة حتى يمكن التخطيط لأنشطة التقييم الخارجي في الوقت المناسب.

[8] http://www.who.int/foodsafety/codex/en/summary_proj_doc_e.pdf.

باء– الاستنتاجات في اللجنة التنفيذية وهيئة الدستور الغذائي

أدرج تقرير استعراض منتصف المدة للمناقشة خلال الدورة الرابعة والستين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي والدورة الثالثة والثلاثين لهيئة الدستور الغذائي.

ونظرت اللجنة التنفيذية وهيئة الدستور الغذائي الأسئلة الإستراتيجية الخمسة التالية:

- هل ينبغي إجراء تحويل في الاهتمام من الهدف 1 إلى الهدفين 2 و3؟
- إذا كان الرد بنعم، ما هي "المكانة الرفيعة" لحساب الأمانة للدستور الغذائي؟
- هل ينبغي إيجاد آلية لمواصلة دعم المشاركة المادية لأولئك الذين في أشد الحاجة إليها (بما في ذلك البلدان التي تخرجت والتي لا تستطيع دعم مشاركتها)؟
- هل ينبغي إعادة النظر في معايير تخصيص الدعم؟
- هل ينبغي تمديد فترة حياة حساب الأمانة؟

وخلصت اللجنة التنفيذية إلى ما يلي:

- ثمة اتفاق عام على التحول من الهدف 1 إلى الهدفين 2 و3، مع الإدراك بضرورة معالجة ذلك بحرص بالنظر إلى أن المشاركة ما زالت تمثل جانبا هاما، وأشارت إلى أنه يتعين بالنسبة للهدف 2 نظر نوعية المشاركة. كما اتفق على ضرورة عدم استخدام حساب الأمانة حيثما تجري عمليات بناء القدرات بواسطة منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية؛
- ينبغي أن يظل حساب أمانة الدستور الغذائي يركز على توفير الدعم المتصل بصورة مباشرة بالمشاركة في عمل الدستور الغذائي؛
- ينبغي تطبيق معايير إضافية لتقييم ما إذا كانت البلدان في حاجة إلى دعم حتى لو كانت تخرجت، بطريقة مرنة ضمن منظور تحقيق الهدف 2؛
- ينبغي عدم تغيير المعايير الحالية للأمم المتحدة بشأن تصنيف البلدان إلاّ أنه ينبغي وضع معايير إضافية لمراعاة احتياجات البلدان؛
- سوف تنهض على الأرجح حاجة للدعم المقدم من حساب الأمانة في المستقبل إلاّ أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لتقييم مشاركة البلدان (قبل نهاية المشروع) مثل وضع توصيات محددة بشأن تمديد فترة حياة حساب الأمانة. وسوف يوفر ذلك البيانات اللازمة لاتخاذ قرار بهذا الشأن.

ويرد النص الكامل للمداولات والاستنتاجات في الوثيقة ALINORM 10/33/3A[9] (الفقرات 118–144).

اتفقت الدورة الثالثة والثلاثون لهيئة الدستور الغذائي مع الاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة التنفيذية. وعلاوة على ذلك، ساد اتفاق عام على أن الهدف 1 قد تحقق بدرجة كبيرة وينبغي التقدم صوب التركيز على الهدفين

[9] ftp://ftp.fao.org/codex/alinorm10/al33_03Ae.pdf.

2 و3 وعلى وجه الخصوص الهدف 2 (ينبغي إبداء التعليقات وإجراء المناقشات في لجان التنسيق بشأن التنفيذ). وقد رؤى أن من المهم أيضا توفير الدعم لتطوير هياكل الدستور القطرية لدعم المشاركة في الدستور الغذائي وأنه يتعين إيلاء اهتمام خاص لتوفير مصادر الدعم البديلة لبعض البلدان التي "تخرجت" من حساب الأمانة إلاّ أنها لا تستطيع مواصلة المشاركة. كما وافق الاجتماع على أن تواصل لجان التنسيق نظر استعراض منتصف المدة استنادا إلى التعليقات على الرسالة الدورية المتعلقة بالأسئلة الإستراتيجية الخمسة المبينة أعلاه.